«نفط الكويت» تتعاقد مع «الكويتية» لتقديم خدمات سفير بقيمة 5,6 ملايين دينار لمدة عام

علمت «الانباء» من مصدر مسؤول في شركة نفط الكويت ان الشركة تعاقدت مع الخطوط الجوية الكويتية لتقديم خدمات السفر لموظفي الشركة خلال 2013، مشيرا الى ان قيمة العقد بلغت 5,6 ملايين دينار. وذكر ان تجديد التعاقد مع «الكويتية» يشمل الدرجات السياحية ودرجات رجال الأعمال.

● أحمد مغربي

«الوطني» الأعلى خليجياً في الشرق الأوسط

التدقيق في التصنيف الائتماني للبنوك يقود إلى استنتاج نقاط القوة والضعف

على الرغم من ان المصارف الكويتية المختلفة تحظى بتصنيفات ائتمانية جيدة استنادا إلى مختلف المعايير، مع وجود العديد من التحديات في البيئة المحلية، والتي تركت أثرها بشكل واضح على جودة الأصول، ارتفاع ملحوظ لدى بعض الوحدات في القروض المتعثرة وانخفاض نسبي في تغطية هذه القروض لدى بعضها، إلا ان التدقيق في أبعاد هذه التصنيفات يقود بطبيعة الحال إلى استنتاج نقاط قوة أو ضعف كل بنك من هذه البنوك.

غير ان القاسم المشترك بين مختلف هذه التصنيفات هو حصول بنك الكويت الوطني على الدرجات الأعلى ليس فقط بين المصارف الكويتية، ولكن على مستوى منطقة الخليج والشرق الأوسط، بإجماع وكالات التصنيف الائتمانية الثلاث. وقد استند تفوق «الوطني» إلى عدة عناصر تشكل إجماعا لدى مختلف الوكالات الكبرى الثلاث وهي: متانة أوضاعه المالية، جودة أصوله ومحفظته الائتمانية، رسملته وربحيته القويتان، سياسته المتحفظة، ورؤيته الواضحة واستقرار جهازه الإداري.

تصنيفات Moody's

تغطي تصنيفات الوكالة 8 من أصل 10 مصارف كويتية، إذ لم يسبق لهذه الوكالة ان منحت تصنيفات لكل من بنك الكويت الدولي وبنك الكويت الصناعي.

واعتمدت الوكالة في تصنيفها على عنصرين هما: تصنيف الودائع على المدى الطويل والذي يعني قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء عند رغبة هؤلاء في سحب ودائعهم ومدى استجابة الحكومة في حال احتاج البنك لأي تدخل نظامي، أما العنصر الثاني فهو المتانة المالية للبنوك هذا إلى جانب نظرتها المستقبلية، بطبيعة الحال:

ويسجل على أساس هذه المعايير النقاط التالية:

● حظي بنك الكويت الوطني بالتصنيف الأعلى عند درجة Aa3 في حين حظي كل من بنك الخليج وبنك بوبيان بدرجة التصنيف الأقل عند Baa2، وتعكس هذه التصنيفات المستويات الايجابية للمصارف الكويتية وقدرتها على السداد.

● تقود هذه المقارنة إلى القول ان هناك فروقا بنحو 6 درجات بين أعلى وأقل تصنيف استنادا إلى هذا المعيار.

● جاء كل من البنك الأهلي الكويتي والتجاري الكويتي في المرتبة الثانية بتصنيف من درجة A2، بفارق درجتين عن بنك الكويت الوطني في حين كان الأهلي المتحد في المرتبة الثالثة مع درجة تصنيف A3.

المتانة المالية

بدوره يكتسب معيار المتانة المالية لدى «موديز» أهمية كبيرة كونه يعطي صورة أوضح عن الواقع المالي للبنك ومدى صلابة قاعدته المالية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه وباستثناء التصنيف الذي يحظى به بنك الكويت الوطني عند درجة C وهو الوحيد الحاصل على مثل هذا التصنيف، تعد تصنيفات المصارف الكويتية على أساس هذا المعيار منخفضة نسبيا.

● يعد تصنيف بيت التمويل الكويتي على أساس القوة المالية، في المرتبة الثانية بعد تصنيف بنك الكويت الوطني وهو محدد عند درجة C-، ما يعني وجود فارق درجة في التصنيف بين المصرفين.

● حظيت 4 من المصارف الثمانية التي منحت تصنيفا على أساس المتانة المالية بدرجة D+، وهي الأهلي الكويتي، الأهلي المتحد، بنك برقان، والبنك التجاري الكويتي.

● في المقابل كان بنك بوبيان المصرف المحلي الذي حظي بدرجة تصنيف D.

● إذا كانت الوكالة قد لفتت في أكثر من مناسبة إلى ان تصنيف القوة المالية لبنك الكويت الوطني يستند إلى مركزه المهيمن في السوق المحلية، وجودة أصوله ومرونتها في الوقت نفسه إلى جانب رسملته السوقية، فإنها أشارت في أكثر من مناسبة إلى استمرار وجود ضغوط على جودة أصول المصارف الأخرى ونسب القروض المتعثرة على الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على هذين المعيارين.

النظرة المستقبلية

أما فيما يتعلق بالنظرة المستقبلية للوكالة، فقد حظيت 6 مصارف من إجمالي المصارف الثمانية التي حصلت على تصنيفات من الوكالة، على نظرة مستقبلية مستقرة.

تصنيفات «فيتش»

بدورها تغطي تصنيفات وكالة «فيتش» ثمانية مصارف من أصل المصارف المحلية العشرة التي تحظى بتصنيف، ولكنها مختلفة عن قائمة «موديز» كونها لا تشمل كلا من مصرفي برقان وبوبيان، وتركزت تصنيفات الوكالة على التصنيف القصير الأمد والتصنيف الطويل الأمد إلى جانب النظرة المستقبلية، ويقصد بها مدى تعرض البنك للمخاطر على هذين المديين.

التصنيف على المدى الطويل

تراوحت تصنيفات المصارف الكويتية على المدى الطويل من قبل «فيتش» بين درجة AA- لدى بنك الكويت الوطني وتصنيف A- لدى كل من الأهلي الكويتي، الأهلي المتحد وبنك الكويت الدولي.

ويلاحظ ان الفوارق في الدرجات في التصنيف لم تتجاوز 4 درجات، وهو ما يعيد التأكيد على التصنيف القوي لمجمل وحدات القطاع المصرفي. وقد حل بنك الكويت الوطني مرة أخرى في المرتبة الأولى من حيث التصنيف على المدى الطويل، علما ان درجة AA- التي يحظى بها البنك تعد أعلى تصنيف ائتماني يحصل عليه بنك على مستوى منطقة الخليج والشرق الأوسط، وليس فقط في السوق المحلية. ويعكس هذا التصنيف نظرة الوكالة للموقع الريادي للبنك في السوق المحلي من خلال عدة عناصر: ربحيته القوية، جودة أصوله، رسملته المرتفعة، سياسته المتحفظة.

اما من حيث معايير القوة المالية وجودة الأصول والرسملة المرتفعة، واستقرار جهازه الإداري ووضوح رؤيته، فقد جاء كل من بيت التمويل الكويتي، البنك التجاري الكويتي، بنك الخليج، وبنك الكويت الصناعي في المرتبة الثانية مع تصنيف بدرجة A+.

● أما كل من البنك الأهلي الكويتي، الأهلي المتحد وبنك الكويت الدولي فقد جاءت في المرتبة الثالثة بدرجة A-.

التصنيف على المدى القصير

بدوره لم يكن التصنيف على المدى القصير مختلفا عن نظيره على المدى الطويل، وقد تراوحت الدرجات بين +F1 و F2.

● حظي بنك الكويت الوطني بالتصنيف الأعلى عند درجة +F1، في تأكيد على متانة أوضاع البنك على المدى القصير كما هو الحال على المدى الطويل.

● استحوذت 4 مصارف على المرتبة الثانية، وبفارق درجة واحدة عن بنك الكويت الوطني، مع تصنيف من درجة F1، وهي: البنك التجاري الكويتي، بنك الخليج، بنك الكويت الصناعي، بيت التمويل الكويتي.

● استحوذت 3 مصارف أخرى على تصنيف بفارق درجتين عن بنك الكويت الوطني، وهي كل من الأهلي الكويتي، الأهلي المتحد وبنك الكويت الدولي. ومن البديهي القول بوجود ترابط وتلازم بين درجات التصنيف القصير والطويل الأجل لدى المصارف التي منحت تصنيفا من قبل «فيتش».

النظرة المستقبلية

اتسمت النظرة المستقبلية، للمصارف الثمانية بالاستقرار، ما يعني عدم وجود مؤشرات على إمكانية ان يطرأ أي تعديل عليها.

تصنيف S&P

تعد وكالة S&P الأقل تغطية للقطاع المصرفي في الكويت، إذ تشمل 4 مصارف، وهي بنك الكويت الوطني، بنك برقان، بنك الخليج وبيت التمويل الكويتي. وتعتمد تصنيفات الوكالة على قوة البنك على المدين القصير والطويل، فعلى المدى الطويل:

● حل بنك الكويت الوطني في المرتبة الأولى مع تصنيف بدرجة +A، تلاه بيت التمويل الكويتي بفارق درجتين عند A-.

● هشام أبو شادي

البنك / الوكالة	Fitch			Moody's	
	المدى الطويل	النظرة المستقبلية	المدى القصير	النظرة المستقبلية	الودائع على المدى الطويل	المتانة المالية
بنك الكويت الوطني	AA-	مستقر	F1+	مستقر	Aa3	C
الاهلي الكويتي	A-	مستقر	F2	مستقر	A2	D+
البنك الأهلي المتحد	A-	مستقر	F2	مستقر	A3	D+
بنك بوبيان		غير مصنف		مستقر	Baa2	D
بنك برقان		غير مصنف		مستقر	A3	D+
التجاري الكويتي	A+	مستقر	F1	سلبية	A2	D+
بنك الخليج	A+	مستقر	F1	مستقر	Baa2	D-
الكويت الصناعي	A+	مستقر	F1	تحت المراجعة	Aa3 تحت المراجعة	C- تحت المراجعة
بيت التمويل الكويتي	A+	مستقر	F1		غير مصنف	
بنك الكويت الدولي	A-	مستقر	F2		غير مصنف	

70٪ من عملاء شركات الوساطة يتعاملون بالعقد الموحد

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان شركات الوساطة المالية العاملة في سوق الكويت للأوراق المالية وعددها 14 شركة نجحت في توثيق علاقاتها القانونية مع نحو 70٪ من عملائها من خلال التوقيع على صيغة العقد الموحد الذي حصلت على موافقة العمل به من قبل هيئة أسواق المال قبل نحو شهرين.

ولفتت المصادر إلى أنه بحلول العام المقبل سيكون هناك التزام كامل بالعقد الموحد، وأنه لن تتم أي معاملات بين هذه الشركات والعملاء إلا من خلال هذا العقد.

وأشارت الى ان شركات الوساطة تتعامل حاليا بشيء من المرونة مع العملاء خاصة ان تفعيل العقد بين الطرفين يتطلب زيارة من العميل لشركة الوساطة التي يتعامل معها للتوقيع على صيغة العقد التي تضمن حقوق الطرفين.

وذكرت المصادر أنه تم التعريف من خلال وسائل الإعلام بالعقد وأهميته في الحفاظ على حقوق الشركات والعملاء ومعالجة كثير من أوجه الخلل التي كانت تظهر في السابق.

● شريف حمدي

التخوفات الاقتصادية وراء انخفاض أسعار النفط

نظرا للقلق الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا الذي أدى إلى انخفاض في أسعار النفط الخام إضافة إلى التوترات السياسية في الشرق الأوسط. فقد خسر مؤشر خام برنت 3,9٪ وفقا لأسعار الاسبوع الماضي.

فقد أثرت حالة عدم اليقين بشأن المفاوضات حول الميزانية الأميركية كذلك التوقعات في انخفاض النمو في منطقة اليورو من قبل البنك المركزي الأوروبي بالإضافة إلى التوترات السياسية في مصر والحرب الأهلية في سورية وأيضا الاشتباكات العسكرية بين حماس وإسرائيل، فكل ذلك اثر على أسعار أسواق النفط.

فيما تترقب أسواق النفط اجتماع منظمة أوبيك في ڤيننا الاسبوع المقبل، فيتوقع بعض المحللين تغييرات في سياسيات وأهداف الإنتاج الحالية، فحسب «جي بي مورغان» ان هناك الكثير من المخاطر يجب على وزراء أوبيك دراستها.

ومن أهم هذه التحديات التي ستتم مناقشتها في الاجتماع هي مشاكل الميزانية الأميركية وبطء النمو الأوروبي وارتفاع المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط واسيا واحتمالية رفع الدول من خارج أوبيك لإنتاجها بقيادة دول نفط شمال أميركا، كما يجب ان يضع وزراء أوبيك في الاعتبار المخاطر السياسية في دول الخليج بما في ذلك الاضطرابات المحتملة في الكويت والبحرين.

وحسب الاستشاري في بتروماتريكس أوليفر جاكوب انه على الرغم من ان المملكة العربية السعودية يمكنها ان تعيش في ظل انخفاض أسعار النفط فان بعض دول مجلس التعاون الخليجي لا تستطيع ان تتحمل خسارة في إيراداتها.

● مدحت فاخوري

تتوافق مع قرارات وتعليمات «المركزي» ولا يمكن تصنيفها كمخالفات

3 وسائل مصرفية ابتكرتها البنوك لتعزيز إيراداتها بنهاية 2012

ذكرت مصادر مصرفية مطلعة لـ«الأنباء» أن بنوك محلية ابتكرت مؤخرا خدمات مصرفية جديدة من اجل تعويض الانخفاض المتواصل في إيرادات التمويل، ولتحقيق نمو في معدلات الربحية، وذلك بعد أن أظهرت نتائج قطاع البنوك الكويتي بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الحالي تراجعا في بنسبة تقدر بحوالي 3,2٪ حيث بلغت حوالي 449,7 مليون دينار مقارنة مع 452,6 مليونا في الفترة نفسها من 2011.

واشارت إلى أن الوسائل البديلة التي اتخذتها بعض البنوك تحت بند خدمات مصرفية تمثلت في 3 بنود جاء أولها تعزيز ايراداتها عبر التوسع في استثماراتها من خلال شركاتها التابعة وبالتالي رفع مستوى المخاطر على الاستثمار لتحسين العائد، أما ثانيها فقد اتخذت بنوك أخرى طرقا بديلة جديدة كرفع أسعار الخدمات المصرفية حيث يتميز هذا البند بانعدام مصاريف التشغيل حيث استطاعت المصارف أن تبدع في هذه الوسيلة من خلال تقديم الخدمات التي لا تعد ولا تحصى واستقطاع رسوم عليها جميعها، وكل ما يخدم الحسابات من حيث المعاملات المصرفية وأيضا بهدف زيادة حجم البنك خليجيا وعربيا من حيث عدد أفرعه خارجيا ولفتح أسواق جديدة له في المنطقة خلال العام المقبل.

وأفادت المصادر بأن توجه «برقان» إلى تلك الاسواق الواعدة يأتي بعد ان شعر البنك بنجاح تجربته في عملية استحواذه على بنك يوروبنك تكفن في تركيا بحصة تبلغ نحو 99,26٪، لاسيما أيضا عملية استحواذه على أسهم فيم بنك في مالطا بنسبة تصل إلى 25٪، مبينة ان جميعها تعد منصات مصرفية جديدة وواعدة سينطلق من خلالها البنك إلى العديد من الاسواق العالمية خلال الفترة المقبلة.

وحول استثمارات البنك في السوق المحلي قالت المصادر ان البنك يعمل حاليا على الدخول في العديد من القطاعات الحيوية في السوق المحلي كقطاع المشروعات الصغيرة، حيث يدرس العديد من المشروعات المقدمة إليه لتمويلها، موضحة ان جميعها وسائل وآليات مصرفية يقوم بها البنك لتنويع مصادر الدخل لتنمية إيراداته بدلا من الاعتماد على قطاع واحد للدخل.

وأشارت إلى ان البنك يبحث حاليا تأجيل طرح أي مشروع استحواذ في مصر، خاصة بعد الاحداث السياسية التي طرأت مجددا على الساحة السياسية في مصر وما سينعكس عليها اقتصاديا خلال الفترة المقبلة، الامر الذي دعا الادارة التنفيذية الى بحث تأجيل أي استثمار في مصر خلال الفترة الحالية، على ان يتم طرحها مرة أخرى بعد التأكد من اتمام عملية الهدوء السياسي والاقتصادي بالتبعية خلال الفترة المقبلة.

● محمود فاروق

لرفع إيراداتها ونمو أرباحها، علما ان جميع تلك الوسائل يتوافق مع قرارات وتعليمات بنك الكويت المركزي ولا يمكن تصنيفها كمخالفات.

وكانت الإدارات التنفيذية في البنوك المحلية اجرت عدة اجتماعات لبحث ومناقشة آليات تعزيز ربحيتها حيث خلصت إلى التركيز على زيادة الخدمات المصرفية لعملائها، علما أن هناك شبه اتفاق بين البنوك على رسوم خدمة العملاء للحد من المنافسة ولضمان استفادة الجميع.

وأوضحت المصادر أن ضعف النمو في سوق الائتمان يعود إلى الانخفاض المستمر في التسهيلات الائتمانية للبنوك التقليدية، وإيرادات المرابحات والإجارة للمصارف الإسلامية، مشيرة إلى أن الودائع مازالت في نمو مستمر، ما يعني أن البنوك تواجه صعوبة في توظيف الودائع وتحقيق هامش ربح مناسب، مشيرة إلى ان العوامل السابق ذكرها دفعت الإدارات التنفيذية في البنوك إلى توفير وسائل بديلة لتعويض ضعف إيرادات التمويل التي تعد المصدر الرئيسي لدخل البنوك.

● محمود فاروق

«برقان» يدرس الاستحواذ على حصص ونسب متفاوتة لعدد من البنوك في الأسواق العربية منها بالسعودية والإمارات

ذكرت مصادر مطلعة لـ«الأنباء» ان بنك برقان يدرس حاليا الاستحواذ على حصص ونسب متفاوتة لعدد من البنوك في الأسواق العربية خلال 2013 من بينها السعودية والامارات ومصر، وذلك بهدف زيادة القدرات المصرفية للبنك والعمل على انتشار البنك في أكبر الاسواق العربية في المنطقة